الخاتمة

القارة البائسة

«إفريقيا المرحة، أسطورة ساخرة أطلقها المستعمر على القارة البائسة، تدعى الأسطورة أن إفريقيا مرت فى الماضى بعصر ذهبى عاشت فيه أجيال حياة ناعمة هادئة، كانت وسائل كسب الرزق ميسورة يجد فيها الإفريقى طعامه بلا تعب ولا مشقة؛ لأن المواد الغذائية تنمو تلقائيّا وبوفرة، ومع هذا اليسر النسبى فى الحياة، ومع ما كانت تزخر به القارة من إمكانات ثراء فإن أبناءها لم يستطيعوا أن يستغلوا هذا الحظ السعيد لانخفاض مستواهم العقلى وطبيعتهم الكسولة الخاملة، وفضلوا الاستمتاع بالرقص وقضاء الوقت فى قرع الطبول.

من الظلم دمغ إفريقيا بهذه الاتهامات الباطلة، وهى تدل على الجهل بطبيعة القارة، فإفريقيا مهد الانسان الأول، أقدم القارات حضارة، وأعظمها آثارًا وأبقاها من الأهرامات شمالاً حتى مملكة زيمبابوى الكبرى جنوبًا، ومن حضارة اليوروبا غربًا حتى مملكة أزانيا فى أقصى الشرق، هذه الحضارات المكتشفة ـ والتى لم تكتشف بعد ـ لا يمكن أن يكون أهلها ـ كما وصفهم المستعمر ـ كسالى همجا يهيمون فى الأدغال والمستنقعات يرقصون ويقرعون الطبول فقط.

إن المجتمعات الإفريقية لم تكن تعانى عجزًا خاصّا، ولا بلادة مزمنة، ولكن الظروف المناخية والطبيعية كانت السبب فى النشاط المتدنى للإنتاج الإفريقى، وأعباء المجهود اللازم للزراعة فى المناطق الاستوائية أعباء قاسية يلزم نصف اليوم ليسترد المزارع عافيته، هذا فضلاً عن الأمراض وسوء التغذية. ففى الفترة الحرجة التى تسبق الحصاد مثلاً يكون هناك نقص فى الغذاء، وحاجة أكبر فى المجهود لجمع المحاصيل؛

لذلك كان الإفريقى يعمل بأقل طاقة، وليس هذا تفضيلاً له؛ لأن التفضيل يعنى الاختيار، والاختيار مفتقد له، فهذا الإفريقى «الكسول» يكون إما واهن البدن أو ليست لديه سوق لقوة العمل، أو كليهما.

إن الصورة النمطية لقاطن المناطق الاستوائية القانع الذى يجمع ثمرة ليأكلها، ثم يركن إلى سبات مزمن إلى أن يوقظه مكتشف أجنبى أو مبشر رحالة هى صورة لا أساس لها، وينبغى أن تختفى من الكتابات ومن شاشات التليفزيون، ذلك أن جمع الحبوب والجذور والفاكهة البرية لم يكن فى العادة أكثر من تكملة عرضية للزراعة وأنظمة الفلاحة التى كانت قائمة وتمارس فى إفريقيا الغربية، وهى للعلم سبعة أنظمة: الزراعة المتنقلة، أرض الأدغال المراحة دوريّا، الأرض المزروعة التى تراوح دوريّا، الزراعة المختلطة، الفلاحة المستديمة، فلاحة الأشجار، زراعة الأرض بالغمر أو الرى. وكانت هذه الأنظمة السبعة كلها مستخدمة فى القرن السادس عشر، ومن المؤكد أنها كانت موجودة قبل ذلك بوقت طويل.

كما قد يدهش غير المتخصص عندما يعلم أن إفريقيا الغربية فى حقبة ما قبل الاستعمار كانت فيه صناعات تماثل إلى حد كبير ما كان يوجد فى مجتمعات ما قبل الصناعة فى أجزاء العالم الأخرى، فالقطن مثلاً وجد فى إفريقيا الغربية منذ أمد بعيد، وكان يجرى تصنيعه فى وقت مبكر جدّا، وزاد التوسع فى صناعته مع انتشار الإسلام ابتداء من القرن الثامن، ذلك أن تأثير الإسلام أدى إلى اتصال إفريقيا بأسواق العالمين: العربى والأوروبى. وبحلول القرن الثانى عشر كانت الملابس القطنية المصنوعة فى السودان الغربى قد أصبحت معروفة فى أوروبا.

كان الإفريقى يعيش فى توافق مع ظروفه، وعندما وطأ الأوروبيون أرض إفريقيا مزقوا حالة التناغم والتوافق التى كان يحياها الإفريقى، فالتماسك القائم على القيم المشتركة حلت محله وحدة مصطنعة تدعمها قوة غاشمة واستغلال خال من الرحمة أوقع أهلها فى درك من الفقر لم يعرفوه فى ماضيهم، «وزاد الطين بلة» تجارة الرق التى دمرت القوة البشرية وعطلت نمو السكان والتنمية.

هذا الكلام تمهيد لعرض الكتاب القيم «التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية» للاقتصادى الشهير أ. ج. هوبكنز المعروف بتونى هوبكنز، والذى ترجمه بدقة

واستبصار الأستاذ أحمد فؤاد بلبع، وهو أحد مطبوعات المشروع القومى للترجمة، إصدار المجلس الأعلى للثقافة.

الكتاب يزيد عدد صفحاته على ٦٥٠ صفحة من القطع الكبير، وهو يعد دراسة شاملة تتناول التاريخ الاقتصادى للمنطقة الضخمة التى تعرف تقليديّا بإفريقيا الغربية، ومساحتها لا تقل عن مساحة أوروبا (فيما عدا روسيا). والكتاب يطرق أبوابا وعرة فى ميادين التاريخ والجغرافيا والإنثروبولوچيا. ويفند معتقدات تقليدية كثيرة حول التخلف الاقتصادى، ويقدم مجموعة بديلة من التفسيرات التى تأخذ فى الاعتبار أحدث الدراسات فى ميادين التاريخ والاقتصاد والإنثروبولوچيا، ويسد فجوة فى الدراسات الإفريقية المتعلقة بالسمات المميزة للمجتمعات «التقليدية»، وطبيعة أنظمة التبادل فى عصر ما قبل الثورة الصناعية واقتصاديات الاستعمار ونشأة القومية، كما يلقى ضوءاً جديداً على فهمنا للعالم المتخلف، ويضيف بعداً جديداً للدراسات الإفريقية، وعمقًا جديداً للتاريخ الاقتصادى. وأزاح الستار عن فترة كانت شبه معتمة فى التاريخ المبكر لمنطقة غرب إفريقيا، وأثبت أن اقتصادها قبل الاستعمار كان يتميز بالكفاءة، وأن عمليات التبادل فيما بينها كانت متكاملة، وكانت لديها سلع أساسية تصدر غير تجارة الرقيق التى دمغت بها، وحلل خصائص هذا الاقتصاد التصديرى ونحوه صادراتها خلال الثلث الأول من هذا القرن ١٩٠٠ ـ ١٩٣٠ وما تطور إليه خلال الثلث الثانى من ١٩٣٠ ـ ١٩٦٠م.

الكتاب يتضمن سبعة فصول، يلقى الفصل الأول نظرة إلى الماضى الاقتصادى لإفريقيا، ويتناول الفصل الثانى الاقتصاد المحلى فى فترة ما قبل الاستعمار، ويفند الأساطير التى ترددت حول السمات المميزة للمجتمعات التقليدية، ويبرهن على أن التبادل التجارى كان قائمًا بينها، ويوضح قوى السوق المتحكمة، والقيود الداخلية على نموه. ويبحث الفصل الثالث العلاقات التجارية الخارجية فى الفترة السابقة على الثورة الصناعية فى أوروبا، وأسباب إخفاق تجارة الصحراء الكبرى والمحيط الأطلسى فى التغلب على الحواجز القائمة أمام نمو السوق. ويشير الفصل الرابع إلى تطور الروابط بين التجارة الخارجية والاقتصاد المحلى نتيجة لتوسع التجارة المشروعة فى القرن ١٩، هذا التطور الذى يعد بداية التاريخ الاقتصادى الحديث لإفريقيا الغربية.

ويلقى الفصل الخامس نظرة على فترة الاستعمار، ويحلل القسمات الهيكلية للاستعمار، مستخدمًا مفهوم الاقتصادات المفتوحة والاقتصادات المغلقة. ويتضمن الفصل السادس تقييما لإسهام الأجانب والأفارقة فى اكتمال الاقتصادات المفتوحة خلال الحقبة الاستعمارية، ويبين أن الاقتصاد المفتوح اتخذ طابعًا رسميًا فى القرن ١٩ قبل تقسيم القارة، وأن نمو الصادرات نشأ على الاقتصادات المفتوحة فى النصف الثانى من الحقبة الاستعمارية (١٩٣٠ ـ ١٩٦٠) وبدايات التصنيع مستندًا إلى تحليل التطورات فى قطاع التصدير وفى الاقتصاد المحلى. ويعرض الفصل السابع التوتر والضغوط على الاقتصاد المفتوح، وتفسير النشأة القومية فى إفريقيا.

الكتاب عميق شديد التخصص، غزير المعلومات، لم يترك كبيرة ولا صغيرة إلا ذكرها وشرح أسبابها، والنظريات المتباينة حولها، ومن هنا تأتى صعوبة عرضه دون الإضرار به؛ لذلك فقد اجتزأت موضوعًا واحدًا فقط ـ من بين موضوعاته العديدة التى تعرض لها بإسهاب ـ وهو تجارة الرقيق وأثرها السلبى فى إفريقيا الغربية ـ منطقة البحث ـ لأبين كيف يعالج الكتاب موضوعاته.

ظهور الرق

عرفت إفريقيا نظام الرق فى حقبة ما قبل الاستعمار، ونشأة التجارة عبر المحيط الأطلسى، حيث كانت الممالك الكبيرة مثل مالى والسنغى والأشانتى وداهومى يشترون الرقيق أو يأسرونهم، الأقوياء منهم كانوا يشغلون مناصب مدنية وعسكرية رفيعة، وكثيرًا ما كان هؤلاء يمتلكون هم أنفسهم رقيقًا خاصّا بهم، وكان بعضهم يشتغل فى أعمال تحتاج إلى مهارة مثل الصناعات الحرفية، غير أن الأغلبية كانوا يؤدون أعمالا يدوية مرهقة وخطيرة أحيانًا، يستخدمون خدمًا للمنازل وحمالين، ويفلحون الواحات، ويقطعون الملح الصخرى من الصحراء، ويعملون فى بناء المدن وتشييد الطرق وتطهير الممرات، كما كانوا يجندون للصفوف الأولى فى الجيوش، ويوجدون فى جميع أنواع العمل الزراعى، وكان وجود الرقيق فى الزراعة لا غنى عنه، فوادى «تامورت» الخصيب فى موريتانيا مثلاً كان سلة الغلال لبدو الصحراء الكبرى منذ القرن الرابع عشر، استعبد فيه الفلاحون الزنوج لأول مرة.

كان استخدام الرقيق بدلاً من العامل الأجير مسألة اختيار مدروس من جانب أصحاب العمل، فقد كانوا يفضلون الرقيق؛ لأن تكاليف توفيرهم وإعالتهم أقل من تكلفة استئجار العمال، وكان التنوع فى طبيعة الرق انعكاسًا للظروف السائدة للعرض والطلب، فعندما تندر الأيدى العاملة يزداد التكالب على الرق، وعندما تتوافر تقل تجارة الرق. وإن كان لدى أصحاب الرقيق دائمًا حافز قوى للاحتفاظ على الأقل بنسبة من رقيقهم وتشجيع من لديهم من رقيق على التوالد.

وفضلاً عن ذلك، كان الرقيق فى إفريقيا الغربية يؤدون وظيفة سياسية مهمة، فالأفارقة كانوا يقيسون الثروة والسلطة بعدد ما لديهم من رجال. وكانت الثروة تتحقق عن طريق عمل الرقيق. وفى القرن الحادى عشر كان يوجد فى مدينة أودغست التى تقع على الحد الفاصل بين الصحراء الكبرى والسافانا تجار يملك الواحد منهم أكثر من ألف من الرقيق، وفى القرون التالية كان يوجد من يمتلك أعدادًا من الرقيق أكثر من ذلك. كما كان الرقيق أحيانًا يثورون على سادتهم، وأولى الثورات المعروفة للرقيق فى إفريقيا الغربية عام ١٥٩١م عندما ثار رقيق السلطان السنغى على الجيش المراكشى بعد أن أوقع الهزيمة بمالكهم وقواته.

تجارة الرقيق عبر الصحراء الكبرى

لم تكن إفريقيا معروفة جيدًا للعالم الخارجى فى العصر الوسيط، وكانت مصدر المعلومات عن داخلها تأتى من زيارات بعض الرحالة أمثال ابن بطوطة، وماركو بولو فى المناطق الاستوائية. غير أن القول بأن القارة كانت معزولة عن الاتصالات الخارجية هو افتراض غير دقيق، فقد كانت لإفريقيا الغربية صلات تجارية خارجية وطيدة الأركان وعالية التنظيم عبر الصحراء الكبرى، وهذه الطرق وإن كانت بطيئة ومحفوفة بالمخاطر، فإنها كانت تربط إفريقيا الغربية بالاقتصاد الدولى منذ قرون عديدة. لقد مارست إفريقيا الغربية تجارة خارجية واسعة عبر الصحراء الكبرى، كان الذهب والرقيق عمادها.

وفيما يتعلق بتجارة الرقيق، ينبغى ملاحظة أن الرقيق كان يتم تصديرهم من إفريقيا الغربية قبل وقت طويل من نشأة التجارة الدولية عبر المحيط الأطلسى فى أواخر

القــرن ١٥ ، واستمرت هذه التجارة متجهة شمالًا حتى أواخر القرن ١٩ ، وإن لم تكن قط فى أهمية التجارة عبر المحيط الأطلسى ، فالصحراء الكبرى لم تكن حاجزًا يعزل إفريقيا الغربية عن بقية العالم ، بل على النقيض ، فقد نجح التجار الأفارقة وغيرهم من التجار فى خلق تجارة برية جديرة بأن تصنف ضمن أشهر المغامرات التجارية فى العصر الوسيط . . كان عبور الصحراء خطرًا للغاية ، وكان على المسافر أن يهيئ نفسه لهجمات قطاع الطرق المسلحين ، ومجابهة العواصف الرملية ، ونقص المياه ، والتغيرات الحادة فى درجات الحرارة بين النهار والليل ، واذا لم يختنق أو يصب بالجفاف أو تتجمد أطرافه أو يتخل عنه زملاؤه ، فإنه يمكن أن يضل طريقه مع ما يترتب على ذلك من نتائج مميتة .

على أنه يلزم التنويه فى هذا المجال إلى أن إدانة العرب واتهامهم وحدهم بممارسة هذه التجارة سيئة السمعة بها كثير من التجنى ، ومنشأ هذا الادعاء هو أن كُتَّاب مرحلة ما قبل الاستعمار كانوا يعتبرون أن كل المسلمين عرب ، فالتجار العرب وفقًا لتعريفهم يضم كل المسلمين بمن فيهم البربر واليهود والزنوج الذين كان لهم دور رئيسى فى هذه التجارة . كما أن التجار الأوروبيين أيضًا كانت لديهم مستودعات كبيرة للرقيق فى مدن شمال إفريقيا على غرار الموانئ فى أجزاء العالم الأخرى ، ولهم أحياء سكنية خاصة بالأجانب تضمن أمنهم ، وتمنحهم امتيازات خاصة ، وكانت الشركات الأجنبية تنتشر فى شمال إفريقيا والسودان الغربى قبل مجيئها إلى الساحل الغربى الإفريقى بفترة طويلة .

تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى

ربما تكون تجارة الرق عبر المحيط الأطلسى ـ التى توصف بأضخم الهجرات فى التاريخ ـ الموضوع الذى نال أكبر قدر من النقاش فى التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية . كانت الدول المتنافسة فى هذه التجارة هى إنجلترا وفرنسا وهولندا والبرتغال . كان الأوروبيون يشترون الرقيق منذ بداية اتصالهم بالساحل الغربى من القرن الخامس عشر . وفى القرن ١٦ استخدم البرتغاليون أعدادًا قليلة منهم فى مزارع السكر فى الجزر الغربية من ساحل إفريقيا الغربية . كما تم تصدير أعداد أخرى إلى أمريكا الجنوبية . غير أن الطلب عليهم لم يكن كبيرًا ، ولم يبدأ النشاط السريع فى تجارة الرقيق عبر الأطلسى إلا فى منتصف القرن السابع عشر نتيجة لنشأة مزارع السكر فى جزر الهند الغربية

ومنطقة الكاريبى، حيث كانت الأيدى العاملة الرخيصة المستعبدة هى المفضلة، فالعمال الزنوج ـ إلى جانب أن ثمنهم كان رخيصا والحصول عليهم يسيراً ـ كان معدل بقائهم أعلى من غيرهم، وهذه الميزة نتيجة لحصانتهم عن غيرهم من الجنسيات الأخرى ضد الأمراض، كالحمى الصفراء والملاريا.

وظلت السفن ترسو على الساحل الغربى تنزل منها القوارب تحمل الأوروبيين المسلحين الذين يقومون بتقييد الأسرى من الأهالى بالسلاسل حتى يتم ترحيلهم إلى أوروبا وأمريكا وبيعهم كعبيد.

كانت البرتغال هى الدولة الأجنبية الرئيسية فى إفريقيا الغربية التى تمارس هذه التجارة فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ثم أصبح للوجود الهولندى دلالته فى القرن السابع عشر، أما إنجلترا وفرنسا فكانت لهما الهيمنة فى القرن ١٨، وبلغ مجموع عدد الرقيق الذين تداولتهم هذه الدول خلال ذروة التجارة عبر الأطلسى من سنة ١٧٠١ إلى ١٨١٠ حوالى ٣٢٣٣٨٠٠، إنجلترا ٢٠٠٩٧٠٠، فرنسا ٦١٣١٠٠، البرتغال ٦١١٠٠٠ .

وكان أهم ميناءين أوروبيين لتجارة الرق هما ليفربول فى إنجلترا ونانت فى فرنسا، كان ليفربول الميناء الرئيسى لتجارة الرق فى أوروبا.

وكانت سفن ليفربول تنقل أكثر من نصف صادرات الرقيق الذين تحملهم السفن البريطانية من إفريقيا. وفى العقد الأخير من القرن ١٨ كان تجار ليفربول ينقلون سنويّا ما بين ٢٥ ألفًا و٥٠ ألف رقيق عبر الأطلسى. أما ميناء نانت الفرنسى فكان أهم الموانئ الفرنسية الأربعة لتجارة الرق، كان يستقبل وحده سنويّا قرابة عشرة آلاف أسير إفريقى.

ومنطقة التصدير الأساسية كانت شريطًا قصيراً يمتد من ساحل الذهب (غانا) إلى الكاميرون. وهذا الشريط الصغير هو المسئول عن تصدير ٨٢٪ من جميع الرقيق الذين تم شحنهم من إفريقيا الغربية. وكانت منطقة الكاريبى وأمريكا اللاتينية تستأثران بحوالى ٩١٪ من جميع الرقيق الذين شحنوا عبر الأطلسى. وكانت الدول المستوردة هى البرازيل وهاييتى وجاميكا وكوبا، أما أمريكا الشمالية فلم تتسلم إلا ٧٪، وفرق العدد تفسره الخسائر فى الطريق.

لا يعرف الكثير عن الأصول الجغرافية والاجتماعية للرقيق الذين شحنوا من إفريقيا، وكانت هناك طرق متعددة للحصول عليهم، من بينها شن الغارات والحروب وجمع الإتاوات والاختطاف والشراء والتخلص من المجرمين، سواء كانوا مجرمين حقيقيين أو مدعى عليهم. ويبدو أن معظم الرقيق كانوا يجمعون من خلال الغارات، وكانت عمليتا اقتناص الرقيق والاتجار فيهم تتطلبان كثيراً من الأيدى العاملة ورأس المال لدفع ثمن المعدات وأجور الوكلاء والمرشدين، وسداد الرسوم والاحتفاظ بالمحتجزين والأسرى؛ لذلك فإن تجارة الرق كانت مهنة الملوك والأغنياء وكبار التجار.

عندما كان يجمع عدد كاف من الرقيق كانوا يساقون إلى المستودعات الساحلية، ثم يباعون للتجار الذين يحتفظون بهم إلى حين شحنهم. وفيما بين السنغال وساحل الذهب كان يجرى البيع والشراء. كانت السفن ترسو فى أماكن يسهل الوصول منها إلى الشاطىء، حيث يتم تزويد السفن بالمؤن اللازمة للرحلات الطويلة عبر الأطلسى، ويتم التبادل بين جامعى الرقيق وأصحاب السفن والوسطاء، وكانت العلاقة بين الأوروبى والإفريقى عند نقطة التقائهما على أرض إفريقيا الغربية علاقة شريكين تجاريين، وكانت المستودعات الساحلية تشرف أيضًا على تخزين وتوزيع السلع التى يجرى تسليمها فى المقابل، وأهمها الأقمشة والبنادق والذخيرة. وكانت كثرة الطلب على الذخيرة ترجع إلى دورها كمدخلات فى إنتاج الرقيق، ومن ناحية أخرى إلى ضرورة اتخاذ إجراءات دفاعية كافية ضد غارات صيد الرقيق.

إلغاء التجارة الخارجية للرقيق

فى عام ١٨٠٧م حظرت انجلترا على رعاياها البريطانيين الاشتغال بتجارة الرقيق، وفى عام ١٨٣٣م ألغيت مؤسسة الرق فى جميع ممتلكات بريطانيا. وعلى الرغم من ذلك، فقد نقلت بعد عام ١٨٠٧م أعداد كبيرة منهم عبر المحيط الأطلسى. وهذه المفارقة نتيجة لظهور مراكز جديدة للطلب لا سيما فى كوبا والبرازيل من أجل مزارع السكر والبن وعلى نطاق أصغر فى الولايات الشمالية من أجل زراعة القطن.

وفشل الحظر أيضًا لصعوبة تنفيذ القوانين الجديدة من غير التعاون من جانب الدول المعنية الأخرى.

إلا أنه خلال النصف الثانى من القرن ١٩ ، وقعت أحداث ثلاثة كانت لها دلالتها البالغة فى مناهضة تجارة الرق . **أولها** التدهور السريع فى سوق الرق فى البرازيل ابتداء من العقد السادس ، **وثانيها** إلغاء تجارة الرق فى كوبا فى العقد السابع ، **وثالثها** قرار الرئيس الأمريكى لينكولن عام ١٨٦٢م بالتعاون مع بريطانيا فى قضية تحريم الرق . وتلك الخطوة من الرئيس الأمريكى أملتها الرغبة فى حرمان الولايات الجنوبية من عمل الرقيق . وكان من التدابير التى اتخذتها الدولتان بريطانيا وأمريكا نشر أسطول حربى فى مياه ساحل إفريقيا الغربية لوقف هذه التجارة عند منبعها ، ورغم أن هذا الأسطول لم يحرر سوى ٨٪ فقط من العدد الكلى للرقيق الذين شحنوا فى الفترة التى تلت قرار الإلغاء ، فإن وجوده كان له أثر رادع فيما بعد .

وإذا كان عام ١٨٠٧م يرمز إلى نهاية عصر هذه التجارة البشعة ، فإن نهايتها الفعلية استغرقت وقتًا طويلا لوضع حد لها عبر الأطلسى ، وإن لم تنخفض تجارة الرق عبر الصحراء الكبرى إلى نسبة ضئيلة إلا فى ختام القرن التاسع عشر .

بواعث تحريم الرق

أما لماذا كان السبق لبريطانيا ـ أكثر الدول ممارسة لتجارة الرق ـ فى إدانة وتحريم هذه التجارة عبر المحيط الأطلسى ، فالباعث يعود فى المقام الأول لأسباب اقتصادية ، فعندما أخذت الرأسمالية الصناعية فى القرن ١٩ تحل محل الرأسمالية التجارية التى ميزت القرن ١٨ ، أصبح من الضرورى تدمير وتفكيك النظام التجارى القديم وإقامة نظام جديد يرتكز على التجارة الحرة والكفاءة الاقتصادية ، يضاف إلى ذلك أنه بعد منتصف القرن ١٨ دخلت الجزر البريطانية فى فترة طويلة من الانحدار تميزت بانخفاض الأرباح وثورات الرقيق ، وبالمنافسة من جانب مناطق إنتاج أحدث عهدًا وأكثر ثراء مثل كوبا والبرازيل وسانتو دومنجو ، كذلك تدهورت جزر الهند الغربية البريطانية كسوق للسلع البريطانية ، وبحلول نهاية القرن كانت أمريكا اللاتينية قد أصبحت أكثر أهمية .

وواجه رجال المال البريطانيون صعوبة فى الدفاع عن مصالحهم ، ووجدوا فى منع تجارة الرقيق إضعافًا لأمريكا المنافسة التى تعتمد على عمل الرقيق ، إلى جانب أن رأس المال أخذ ينتقل إلى ميادين أخرى كالصناعة ، وإلى فروع من التجارة أكثر أهمية من تجارة الرق ، فمثلاً أصبحت ربحية تجارة القطن تضاهى ربحية تجارة الرق .

وبالنسبة لفرنسا، فقد كان العامل الحاسم فى إلغاء الرق هو ثورة الرقيق الكبرى التى وقعت فى سانتو دومنجو أهم جزر الكاريبى عام ١٧٩٢م، وترتب عليها اضطراب فى انتاج تلك الجزيرة، وتدهور سريع فى تجارة الرقيق الفرنسية، وفى محاولة يائسة لقمع الثورة وتهدئة للأوضاع ألغت فرنسا الرق فى ممتلكاتها الاستعمارية، وذلك بعد اندلاع الثورة بعامين.

وقد حاول ناپوليون إرجاع تجارة الرق وأعاد مؤسسة الرق فى عام ١٨٠٢م، إلا أن الحروب الناپوليونية أدت إلى تفاقم الخلل فى التجارة الفرنسية عبر الأطلسى مما أضعفها فعليّا. وفى عام ١٨١٥م وافقت الملكية العائدة ـ تحت ضغط بريطانيا ـ على منع الرعايا الفرنسيين من الاتجار فى الرق، ورغم ذلك فقد ظلت هذه ا لتجارة تمارس سريّا حتى نهاية العقد الثالث من القرن ١٩، ولم تلغ إلا فى عام ١٨٤٨م، وكان الإلغاء هذه المرة فى جميع الممتلكات الاستعمارية الفرنسية.

وهناك عامل آخر أسهم فى الغاء تجارة الرق عامة، وهو أن تكلفة الرقيق زادت فى أواخر القرن ١٨، وأدت ببعض أصحاب المزارع إلى تشجيع رقيقهم على التناسل والاكتفاء الذاتى بهم.

إن الأثر الإيجابى الوحيد لتجارة الرق عبر المحيط كان على العالم الجديد. فهذه القوة البشرية الكبيرة التى اقترنت هجرتها بالإكراه والقهر هى التى استوطنت وعمرت الأرض الوفيرة فى الأمريكتين وجزر الهند الغربية، وقامت بعبء تنمية مواردها وجعلتها أغنى مناطق العالم وأقواها دون أن يكتسب الرقيق أية حقوق.

أما بالنسبة لإفريقيا، فكانت كارثة اقتصادية؛ إذ فقدت القارة شريحة كبيرة من قوتها وثروتها البشرية، وأحدثت حملات اقتناص الرقيق دماراً واسع النطاق، وزادت من عدد الحروب والتمزق والاضطراب فى مجتمعاتها، وأفقدت الحياة أمنها، وكانت الخسائر المباشرة والأشد قسوة هى المعاناة الشخصية التى كابدها الملايين من أبناء إفريقيا الغربية الذين شحنوا قسراً وكرهًا عبر المحيط، وهؤلاء الذين قتلوا أو أصيبوا فى غمار عمليات جمع الرقيق. وعندما بدأ الاقتصاد يتوسع بسرعة فى أوائل القرن العشرين كان يوجد نقص خطير فى الأيدى العاملة فى أجزاء كثيرة من إفريقيا الغربية. ويمكن القول إن سرعة التقدم كان يمكن أن تكون أكبر لو أن تجارة الرقيق لم تعطل نمو السكان.

هذا موجز شديد الاختزال لفصل الرق الذى شغل وحده أكثر من ٢٠٠ صفحة من هذا الكتاب القيم «التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية» فهناك الكثير والكثير جدّا من التفصيلات المهمة للغاية، والتى لم أشر إليها، والتى يصعب تلخيصها.

وهذا العمل الجاد يعد مرجعًا مهمّا لا غنى عنه للباحثين والمتخصصين والمهتمين بالشئون الإفريقية، الذى أثبت بالبراهين أن اقتصاد إفريقيا قبل الاستعمار كان يتميز بالتشعب والكفاءة، والقدرة على التكيف قبل وقت طويل من وصول تأثير العالم الغربى إلى إفريقيا، وأن مهارات الأفارقة وقدراتهم ربما كانت أعظم ما تمتلكه القارة من أصول. وذلك درس يستطيع الحاضر أن يتعلمه من الماضى.

* * *

obeikandl.com